

اتقاضي العشم **قلت** اما مخالفته في اولاد المتوفى في
 حياة ابيه فواجبه لما ذكره الاسيوطي ولما قوله انه
 يلتقط العشم بعد الفراض كل بطن فقد اتفق فيه بعض
 علماء العصر وعزوا ذلك الي الخصاص ولم يثبت هو الى
 صورته الخصاص وما صورته المتديكي **انا اذكره**
حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصاص روايتين
 ما بينهما من الفرق فذكر الخصاص صور **الاول**
 وقف علي ذريته بلا ترتيب بين البطن اسحق
 الجميع بالتسوية الاعلا والاسفل فيبنتقض العشم في
 كل سنة بحسب قوتهم فلو كان **الثاني** وقف عليهم
 شارطا لتقديم البطن الاعلا ثم ثم ولم يزد فلا يشي
 لاهل البطن الثاني ما دام واحد من الاعلى من
 مات عن ولد فلا يشي لولده ويسحق من مات
 ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لام
 الاول لكونهم منهم **الثالث** وقف علي ولده واولادهم
 ونسبهم لا يدخل ولد من كان ابوه قبل الاستحقاق
 مع اهل البطن المتأخر الوقت لكونه حصص
 اولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله **الرابع**
 وقف علي اولاده واولاد اولاده وذريته علي ان
 يبدأ بالاطن الاعلا ثم ثم وقدم الاسمي للبطن الثاني
 ما دام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن

البطن الثاني وترك ولده اسم وجود الاعلى ثم الفرض
 الاعلى فلا يشارك له علي البطن الثاني لانه من الثاني
 فاذا الفرض الثاني شارك الثالث **الخامس** وقف
 علي اولاده واولاد اولاده وذريته ونسبهم ولم يربط
 وشروط ان من مات عن ولد يترك له وحكمه ثم يبدأ
 بين الولد وولد الولد بالتسوية فاذا مات الموقوف
 كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه الموقوف
 له معهم بالتسوية وما انتقل اليه من والده **السادس**
 وقف علي ولده من صلبه ذكرا وانثى وعلي اولاد
 الذكور من ولده واولاد اولادهم ونسبهم وحكم
 تسوية العلة بين ولده ذكرا وانثى واولاد الذكور
 ذكرا وانثى بالتسوية فتدخل البنات لاولاد البنين
 فلو قال بغيره يعدهم الاعلى ثم ثم اخص ولده
 لصلبه ذكرا وانثى فاذا الفرضوا لولد البنين
 دون اولاد البنات ثم لا ولا وهو **السادس**
 وقف علي بناته واولادهم واولاد اولادهم وحكمه
 ان العلة لبناته ونسبهم لولده الذكور ونسبهم
 انثى فان مات بعض ولده الذكور عن اولادهم
 البقضي ولم اولاد وحكمه عند عدته ترتيب
 ان العلة لهم سواء فان رتب فالعلة للبنات
 من واره فاذا الفرضوا كانت لولد المتوفى **السادس**

فلو قال يقدم البطن الاعلى
 اشبه فان شرط بعد انقضاء
 ونسبهم هو